المقدمــة:

التجــاور الإنســاني والمكــاني بــين الــدول اقتضــى بالضــرورة وبالحاجــة الإقتصــادية أن تنشـأ تجـارة الحـدود والتـي كانـت تـتم عبـر المقايضـات فـي شـكل التبـادل السـلعي الـذي يكمـل احتياجـات الأطـراف المتبادلـة، والسـودان بموقعـه فـي قلـب أفريقيـا ولمسـاحته المترامیـة، وتنوعـه المنـاخي والثقـافي، ومجاورتـه تسـع دول، جعـل سـبع عشـرة ولايـة تمـارس تجـارة الحـدود مـع الـدول التسـع، وهـي تجارة أضـحت أمـراً واقعـاً بـرغم المثالـب العديـدة التـي تـدخل الاقتصـاد القـومي فـي مصـاعب جمـة، مثـل: ظـاهرة تصـدير السـلع الاسـتراتيجية، وسـلع الصـادر الحـر، مقابـل سـلع هامشـية، أو يمكـن إنتاجهـا محليـاً، وانفتـاح عمليـات التهريـب، إضـافة لعـدم حمايـة الصـادر والمصـدر مـن منافسـة السـلع المشـابهة فـي الأسـواق الخارجيـة، وذلـك إقتضـى تنظـيم تجـارة الحـدود لتشـجيع الصـادر والـوارد حتـى تـتمكن الدولـة مـن رصـدها، وتوسـيع قاعـدتها لـدعم الاقتصـاد الـوطني وضـمان تـدفق عائـدات تجـارة الحـدود لخدمـة الاقتصـاد الـوطني وتكامـل عمليات الصادر وتنسيقها مع عمليات الإنتاج ومتطلبات السوق المحلي.

كل هذا لتقوم تجارة الحدود بالدور المنوط بها من تنمية إنسان المنطقة الحدودية وتفعيل النشاط الإقتصادي، وتشجيع تسويق المنتجات المحلية مما ينعكس علي ترقية وتطوير الصادرات ودفع عجلة الإنتاج، وتعميق العلاقات بين سكان الحدود، وتوسيع دائرة السلام الإجتماعي في مجتمع تسوده الكفاية ويحكمه العدل.

هذا البحث يعمل علي مواكبة العالم المتقدم والذي أهتم بالأعمال الصغيرة وكذلك في الدول النامية، وأصبح دور الأعمال الصغيرة في التنمية دوراً لا تخطئه العين في اقتصاديات الدول، لأنه من أهم المداخل لحل مشكلة البطالة المتنامية وعاملاً فعالاً في زيادة الدخل القومي ومصدراً أساسيا للمدخلات اللازمة للمشروعات الكبيرة بالرغم من أن دور الصناعات الصغيرة يتزايد بصورة مضطردة إلا أنها تؤثر وتتأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالسياسات الكلية خاصة في القطاع الصناعي.

المشروعات الصغيرة تعرف بأنها المنشات الصغيرة كمياً بعدد العاملين بها وحجم استثماراتها ونوع ومستوي التكنولوجيا المستخدمة فيها، واستخدام الطاقة ومفهوم المشروعات الصغيرة يخضع لمؤشرات تتلخص في أن هذه المشروعات غير مستقلة عن الملاك، وعادة ما يكون المدير هو المالك. وكذلك حقوق الملكية من قبل شخص واحد أو مجموعة صغيرة من الأفراد وتكون العمليات والأنشطة موقعية، حيث غالبا ما يكون العاملون والمالكون هم من نفس المنطقة حيث تكون الأسواق موزعة علي مواقع مختلفة وتتصف بصغر الحجم والأهمية النسبية القليلة داخل القطاع الذي تعمل

فيه، مقارنة مع المشاريع الكبيرة الفاعلة في ذات القطاع.واللافت في المشرو عات الصغيرة أنها رائدة في مجال تقديم فرص التدريب للعاملين، وتساهم في بناء وتكوين المهارات الأساسية وتهيئة فرص تدريبية بشكل أفضل مما هو غير متوفر في المشروعات الكبيرة، بالرغم من أن هذه البرامج لا تأخذ الشكل الرسمي، وتتلخص مجالات المشروعات الصغيرة في:

- مشروعات التصنيع الصغيرة و مشروعات التجارة الصغيرة و الخدمات.

ويتجلي دور مشروعات الأعمال الصغيرة في التنمية في مجالات عديدة أهمها:

- تمثل إستجابة طبيعية لظروف الواقع، من وفرة للموارد وتلبية للحاجات المحلية.
- توفير فرص العمل وتحقيق الإستقرار الإجتماعي، والحد من الهجرة الداخلية وتنمية الملكات والمهارات الفردية.
- استخدام عمالة بمهارات متباينة وتكلفة رأسمالية بسيطة وبذلك تكفل إمتصاص قوي العمل بمستوياتها المختلفة.
- تعتبر وسيلة للإنتشار الجغرافي، وا يجاد المنافسة، ومن ثم إحداث التطور، الإقتصادي والإجتماعي المنشود.

وتتزامن هذه المرحلة مع إهتمامات الإقتصاد الموجه من السوق الداخلي إلى اقتصاديات السوق الحر المبني علي تفاعل المحلية والعالمية وما سيترتب علي ذلك من تأثيرات إجتماعية ومع إرتباطها بإحتياجات النهوض الإقتصادي والإجتماعي:

عليه يري الباحث ضرورة دراسة دور تنظيم تجارة الحدود في تسويق منتجات قطاع الأعمال الصغيرة والحرفية بالسودان دارسة حالة ولاية القضارف في الفترة (1994-2004م)

مشكلة الدراسة:

تتبلور مشكلة هذه الدراسة في الوقوف علي دراسة وسيلة مهمة من وسائل التبادل بين الدول، وهي تجارة الحدود، وتبرز أهميتها في بساطتها، إذ هي أقرب إلي مقايضة سلع بسلع، ناهيك عن الإجراءات المعقدة، وهي تصلح في عملية تسويق منتجات الأعمال الصغيرة والحرفية، كما نجد السودان تحده تسع دول، وهذه الدول ليس بينها وبين السودان حدود طبيعية تعيق حركة السكان فيما بينهم، وكذلك كبر مساحة السودان جعل أطرافه بعيدة عن المركز مما حتم علي سكان الحدود إحضار

ضرورياتهم من دول الجوار مقابل تصدير احتياجات جيرانهم إليهم من هنا ظهرت بشكل واضح وجلي أهمية دراسة الموضوع دراسة وصفية لبيان دور تنظيم تجارة الحدود في تسويق منتجات الاعمال الصغيرة والحرفية بالسودان، واختيرت دراسة الحالة ولاية القضارف، لدورها الفعال في تنظيم تجارة الحدود خاصة في ظل هذه الظروف من اتجاه دول العالم للتكتلات الإقتصادية الثنائية والإقليمية والعالمية. عليه تتلخص مشكلة البحث في سؤال رئيسي وأسئلة أخرى فرعية وهما:

السؤال الرئيسي: ماهو دور تنظيم تجارة الحدود في تسويق منتجات مشروعات الأعمال الصغيرة والحرفية بولاية القضارف.

الأسئلة الفرعية:

1. ما هو الدور الإجتماعى والإقتصادي الذي ساهمت فيه تجارة الحدود داخل مجتمع ولاية القضارف ؟
2. ما هو الدور الذي تلعبه مشروعات الأعمال الصغيرة والحرفية في تنمية اقتصاد ولاية القضارف؟
3. ما هي المشاكل والمعوقات التي تعترض نمو وتطور تجارة الحدود ومشروعات الأعمال الصغيرة والحرفية بولاية القضارف ؟

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

تتعدد الدوافع المحفزة علي الاهتمام بمشروعات الاعمال الصغيرة والحرفية علي المستوي المحلي، الولائي، والقومي.

وتتبع هذه الدوافع اساساً من الادوار التي تحدثها هذه المشروعات في العديد من المجالات التنمية المرتبطة بالجوانب التالية.

1) توليد الانتاج والدخل وفرص العمل.

2) زيادة التراكم الراسمالي وتعبئة المدخرات القومية.

3) نشر النمو الاقتصادي علي اكبر قدر من المساحة الجغرافية وتحقيق زيادة التوازن الاقليمي للتنمية.

4) ايجاد دعم لمجلات التصور غير المجلات التقليدية.

5) اعادة توزيع الدخل والثروة بشكل افضل.

وتأتي اهمية الدراسة في اتخازها لتجارة الحدود وسيلة لتوزيع منتجات مشروعات الاعمال الصغيرة والحرفية، علماً بان الاعمال الصغيرة والحرفية بالسودان يمكن ان تتركز بالحدود هي بعيدة من المركز الذي يتصف بتوفر الخدمات وكذلك لبساطة تجارة الحدود ويمكن ان تمارس شكل فعال من قبل مواطني الحدود وكذلك تاتي اهمية الدراسة للتوجه العالمي نحو العولمة وازالة الحدود السياسية وفتح التجارة امام كل دول العالم.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى محاولة التعرف على الآتي:

1) مفهوم وتعريف التجارة الدولية ونظرياتها عبر المدارس الإقتصادية المختلفة.

2) مراحل تطور التجارة الدولية وعلاقتها بالعولمة الإقتصادية.

3) التعرف على أهم التكتلات الإقتصادية الإقليمية والدولية وأثرها على التجارة الدولية

4) التعرف على تجارة الحدود بالسودان ودورها في تسويق المنتجات.

5) التعرف على تجربة السودان مع التكتلات الإقتصادية الإقليمية والدولية وأثرها علي تنمية الصادرات.

6) التعرف علي مشروعات الأعمال الصغيرة ودورها في تجارة الحدود.

7) التعرف علي التسويق الدولي وعلاقته بمفهوم تجارة الحدود.

8) التعرف على قطاع الأعمال وقطاع مشروعات الأعمال الصغيرة والحرفية ودوره في التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

9) تحليل حجم مساهمة التجارة الحدودية في زيادة إنتاجية وتسويق منتجات المشروعات الصغيرة بولاية القضارف.

10) التعرف على المشاكل والمعوقات لتجارة الحدود.

11) التعرف علي مشاكل مشروعات الأعمال الصغيرة والحرفية ومقدرته علي سد احتياجات الأقاليم المجاورة من دولة أثيوبيا.

12) مدى تأثير تجارة الحدود الإقتصادي والإجتماعي على مجتمع ولاية القضارف.

13) إيجاد منفذ توزيع لمنتجات مشروعات الأعمال الصغيرة والحرفية

14) إيجاد مقترحات وحلول تساهم في دفع وتشجيع العمليات الإنتاجية والتسويقية لمنتجات قطاع الأعمال الصغيرة.

فروض الدراسة:

تفترض الدراسة أن تجارة الحدود بين ولاية القضارف والأقاليم المجاورة من دولة أثيوبيا تبرز الآتي:

1- تنظيم تجارة الحدود، يؤدي إلى زيادة تسويق منتجات قطاع الأعمال الصغيرة والحرفية.

2- نمو وازدهار تجارة الحدود يؤدي إلى حدوث التحولات الإجتماعية بين سكان الأقاليم المتجاورة.

3-نمو وإزدهار تجارة الحدود يؤدي إلى حدوث التحولات الإقتصادية بين الأقاليم المتجاورة

4- ظاهرة التهريب تؤدي إلى تراجع تجارة الحدود بين الإقليمين.

5- تحقيق التكامل الإقتصادي في تجارة الحدود يتطلب رفع الحواجز الإجتماعية والإقتصادية بين الأقاليم المتجاورة.

6- ضعف قطاع مشروعات الأعمال الصغيرة يؤدي إلى عدم استغلال الفرص التجارية بين ولاية القضارف وإقليمي الأمهرا والتقراي.

7- نمو وتوسع تجارة الحدود بصورة غير مخطط لها يعوق نمو الصناعات الناشئة بين الأقاليم المتجاورة.

8- نمو وتوسع تجارة الحدود يؤدي إلى التغيير الإيجابي للسلوك الاستهلاكي لسكان الأقاليم المتجاورة.

9- تحسن العلاقات السياسية والأمنية بين الأقاليم يؤدي إلى توسع في تجارة الحدود بين هذه الأقاليم.

10- نمو وتوسع تجارة الحدود يؤدي إلى تشجيع قطاع الأعمال الصغيرة بالأقاليم المتجاورة.

حدود الدراسة:

* الحدود المكانية للدراسة: ولاية القضارف حسب ما ورد في أمر تأسيسها.

* الحدود الزمانية للدراسة: في الفترة من 1994م – 2004م.

* الحدود الموضوعية للدراسة: دراسة دور تنظيم تجارة الحدود في تسويق منتجات مشروعات الأعمال الصغيرة بولاية القضارف.

خطة الدراسة:

على ضوء ما تقدم يمكن تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول، وخاتمة

المقدمــة, ومشــكلة الدراســة, وأهميــة الدراســة, وأهــداف الدراســة, وفــروض الدراســة، وحــدود الدراسة.

الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة.

- إحتوى هذا الفصل على الدراسات والبحوث التي تناولت موضوع الدراسة في ثلاثة محاور وهى:

1. محور العلاقات التجارية الدولية والتسويق الدولي
2. مشروعات الأعمال والصناعات الصغيرة والحرفية
3. التكتلات الاقتصادية الاقليمية والعالمية

وكــذلك تنــاول أهــم مــا يميــز الدراســة الحاليــة عــن الدراســات الســابقة، وجــدول تحليــل الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: تناول دارسة المنهج والطريقة والإجراءات، من منهجيه الدارسة ومجتمع وعينه الدراسة، و أداة الدراسة، واختبار صدق، وثبات لأداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة، وكذلك تم شرح نموذج الدراسة.

الفصل الثالث: تم فيه عرض دراسة الحالة و هي ولاية القضارف ومعلومات عن اقليمين بدولة اثيوبيا الامهرا والتقراي وحجم التبادل بين ولاية القضارف بين اقليمي الامهرا والتقراي.

الفصل الرابع: تناول الدراسة تطبيق و أداة الدارسة، والمعالجات الإحصائية.

و أخيراً خلصت الدراسة إلى النتائج والتوصيات والمراجع والملاحق.